الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الإنسان والمجتمع في الجزائر

استكتاب جماعي بعنوان:

المواطنة والعمل الجمعوي - التطوعي

إشراف وتنسيق: د.عمارة الجيلالي

مراجعة: د. بلعربي عادل عبد الرحمان

التدقيق اللغوي: د. غانم حنجار

يوتوبيا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
إصدارات يوتوبيا 2023
ردمك: 978-9931-11-152-8

إشراف وتنسيق: د.عمارة الجيلالي - مراجعة: د. بلعربي عادل عبد الرحمان - التدقيق اللغوي: د. غانم حنجار
عنوان الكتاب: استكتاب جماعي بعنوان: المواطنة والعمل الجمعوي - التطوعي
الإخراج الفني: أحمد الشافعي ملكي
المدير العام: فتيحة دحام
الإشراف العام: عبد القادر بعطوش

الناشر: دار يوتوبيا للنشر والتوزيع
إيميل: yotoubia@gmail.com
هاتف: 0657142322/046300433
يوتوبيا للنشر والتوزيع - عين الحديد- تيارت - الجزائر

جميع الحقوق محفوظة © لا يسمح بنسخ أو استعمال أو إعادة إصدار أي جزء من هذا الكتاب سواء ورقيا أو إلكترونيا أو أية وسائط أخرى، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناشر. تستثنى منه الاقتباسات القصيرة المستخدمة في عرض الكتاب.

اللجنة العلمية لاستكتاب:

المواطنة والعمل الجمعوي، التطوعي

الاسم واللقب	المؤسسة	الاسم واللقب	المؤسسة
أ.د. فيصل لكحل	جامعة ابن خلدون –تيارت-	**د. عرقوب محمد**	جامعة ابن خلدون –تيارت-
د. خليل حجاج	جامعة ابن خلدون –تيارت-	**د. بلعربي عادل عبد الرحمان**	جامعة ابن خلدون –تيارت-
د. رمضاني حسين	جامعة ابن خلدون –تيارت-	**د. حامق محمد**	جامعة ابن خلدون –تيارت-
د. بلخير خديجة	جامعة ابن خلدون –تيارت-	**د. بن موسى سمير**	جامعة ابن خلدون –تيارت-
د. عمارة الجيلالي	جامعة ابن خلدون –تيارت-	**د. بداوي سميرة**	جامعة ابن خلدون –تيارت-

مخبر الدراسات الفلسفية وقضايا الانسان والمجتمع في الجزائر
العنوان: جامعة ابن خلدون-كارمان-تيارت
البريد الإلكتروني: labo.lpshcia@univ-tiaret.dz
الهاتف: 213656840823+
الفيسبوك: Labo Lpshcia

فهرس الاستكتاب

عنوان المقال	المؤلف	الصفحة
قراءة وصفية تحليلية لمفهوم المواطنة والعمل التطوعي	مسعودة لعفريت سلمى بالنور جامعة البليدة 2 الجزائر	07
المواطنة التنظيمية: تعريفها، محدداتها، أبعادها.	د. بلعربي عادل عبد الرحمان د. عمارة الجيلالي جامعة تيارت - الجزائر	23
مفهوم المواطنة (نشأته وتطوره)	قرينعي أحمد جامعة تيارت - الجزائر	32
مداخل نظرية في ثقافة العمل التطوعي	د.بداوي سميرة د. حوتي سعاد جامعة تيارت- الجزائر	42
الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم التطوع ،العمل التطوعي،المواطنة	بوعلاق كمال جامعة معسكر- الجزائر	51
العمل التَّطوعي الجمعوي وأثره في ترسيخ قيم المواطنة في العهد النَّبوي	الدكتورة زيد مليكة جامعة الوادي- الجزائر	57
مفهوم المواطنة و مدى ارتباطها بالعمل التطوعي الجمعوي في الجزائر	د.أحمد مسعود أسامة جامعة البليدة 2- الجزائر	76
سيكولوجيا الشباب الجزائري وإشكالية العزوف عن المشاركة في العمل التطوعي الجمعوي	حامق محمد جامعة تيارت- الجزائر	84
معوقات العمل الجمعوي التطوعي من وجهة نظر الشاب الجزائري المتطوع –دراسة ميدانية ببعض بلديات ولاية جيجل-	د/ نعيم بوعموشة جامعة جيجل- الجزائر	100
العمل التطوعي وتعزيز قيم المواطنة: السبل والأليات	د. مونية زوقاي د. غنية بلعربي جامعة البليدة 2- الجزائر	120
دور التسيير التشاركي للمجتمع المزابي في تعزيز العمل التطوعي وترقية المواطنة	د.نذير العلواني جامعة البليدة 2 الجزائر يوسف بوسعدة جامعة سوسة تونس	135
المشاركة الاجتماعية وثقافة العمل التطوعي المهيكل: دور التنظيم الجمعوي في استثمار	د. ليندة.العابد جامعة باتنة1- الجزائر	151

التطوعية لتراكم الرأسمال الاجتماعي..		
العمل التطوعي و تنمية قيم رأس المال الاجتماعي	د.وهابي كلثوم جامعة البويرة- الجزائر	166
دور التربية في ترسيخ قيم المواطنة	د. هاشمي بريقل جامعة تيارت- الجزائر	181
دورالأنشطة الرياضية في التربية على المواطنة والعمل التطوعي لدى الشباب	د. بطاط نورالدين جامعة المسيلة- الجزائر	191
العمل الجمعوي ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	د.بن عربية لحبيب جامعة تلمسان- الجزائر	206
دور المجتمع المدني في دعم قيم المواطنة والعمل الجمعوي التطوعي العربي	د. غمبازة جمال جامعة تيارت- الجزائر	218
المواطنة والعمل التطوعي في ظل التعددية الثقافية	يوسفي وليد جامعة وهران - الجزائر	230
المواطنة والتفكير السياسي	د. ايمان بغدادي ط.د. هاجر مشري جامعة قسنطينة - الجزائر	244
ثقافة الانتخابات الديمقراطية كآلية لتجسيد قيم المواطنة	نصير خلفة جامعة تيارت- الجزائر	255
دور الجمعيات والمؤسسات الخيريةالتطوعي في الجزائر (جمعية اليد المبسوطة الخيرية – قسنطينة ومؤسسة ناس الخير - محافظة ميلة) أنموذجا	د. مليكة بن زيان جامعة قسنطينة 2- الجزائر	269
الإطار التطوعي للمؤسسة العسكرية في الجزائر	عائشة عبد الحميد جامعة الطارف- الجزائر	284
التوجه نحو العمل التطوعي في ضوء متغير النوع والمنطقة السكنية	زقاوة احمد جامعة غليزان - الجزائر	292
المجتمع المدني في إطار العمل الجمعوي التضامني بالواحات المغربية -دراسة ميدانية بواحات زيز الأوسط بتافيلالت-	الصديق الصادقي العماريخ جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، المملكة المغربية	306
العمل التطوعي الجمعوي ودوره في إدارة أزمة اللاجئين السوريين: ألمانيا أنموذجا	د/ جبران سفيان ط/ بن عودة مريم جامعة وهران2- الجزائر	321
أشكال العمل الجمعوي - التويزة - نموذجا	د. بن موسى سمير	338

	جامعة تيارت- الجزائر	
الفاعل الجمعوي وتحدي تعزيز ثقافة المواطنة – دراسة في الآليات والمعوقات	د. لطفي دهينة أ. سارة بخوش جامعة قسنطينة 3- الجزائر	347
التحديات التي تواجه تعزيز العمل الجمعوي	برقوق يوسف جامعة سيدي بلعباس- الجزائر	360
قراءة سوسيوثقافي للعمل التطوعي في المجتمع الجزائري	د. محمد لمين هيشور. د. مفتاح بن هدية جامعة تيارت - الجزائر	368

المجتمع المدني في إطار العمل الجمعوي التضامني بالواحات المغربية

-دراسة ميدانية بواحات زيز الأوسط بتافيلالت-

الصديق الصادقي العماري -

جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، المملكة المغربية

الملخص:

يدخل العمل الجمعوي ضمن اهتمامات المؤسسات الاجتماعية التكميلية للمؤسسات الرسمية بالمجتمع المغربي، حيث يرتكز تدخله على العمل التطوعي، ويشكل دعامة أساسية من خلال خلق الظروف المناسبة للتأطير والتكوين، من أجل بناء مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير، والعمل على إدماج الفرد في عملية النمو الاجتماعي، وفتح المجال للإبداع وإبراز القدرات والمهارات على الخلق والابتكار.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، العمل الجمعوي، التضامن.

Abstract :

Associative work falls within the interests of the complementary social institutions to the official institutions in Moroccan society, as its intervention is based on voluntary work, and constitutes a mainstay by creating the appropriate conditions for framing and training, in order to build a responsible society that contributes to development and change, and working to integrate the individual into the process of social growth, Opening the field for creativity and highlighting the capabilities and skills for creation and innovation.

Keywords : Civil society, associative action, solidarity

تقديم

في ظل التحولات الكبيرة التي عرفها مغرب القرن الواحد والعشرين في مجموعة من المجالات الحيوية للبلاد، فرض خلالها العمل الجمعوي نفسه بشكل جلي خاصة على مستوى العمل التضامني في المناطق الواحية، في محاولة منه للاستجابة لحاجات الناس في ميادين ترتبط بالتعليم والصحة والفلاحة وإدماج المرأة والمتطلبات المعيشية....، وقد أولى المشرع المغربي عناية خاصة للعمل الجمعوي في الآونة الأخيرة، من خلال وضع إطار قانوني شامل يوضح القواعد المحددة لتأسيس الجمعيات، وكيفية سيرها ومختلف التحولات التي قد تصادفها خلال حياتها، خاصة مع الدستور المغربي لسنة2011 الذي عزز من قيمة وفعالية العمل الجمعوي بكونه أحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني، وباعتباره آلية من آليات تنزيل مقتضيات الديمقراطية التشاركية.

وبخصوص المكونات والمحددات المتدخلة في دينامية واحات زيز الأوسط، يركز هذا البحث على قياس درجة تدخل العمل الجمعوي التضامني في تطور وحركية هذه الواحات، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والفلاحة والمعينات المعاشية.

ومن هذا المنطلق يحق لنا التساؤل حول حقيقة العمل الجمعوي بواحات زيز تافيلالت؟ وما هي مجالات إسهاماته؟ وأين تتجلى هذه الإسهامات؟ وهل فعلا ينجز عملا تضامنيا لتحقيق المساعدة والتكافل والتآزر؟ وهل فعلا يدرك الفاعلون الاجتماعيون حقيقة هذا الدور داخل واحات زيز بتافيلالت؟ أم هو عبارة عن آلية لإنتاج وإعادة إنتاج المألوف؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها، تم النزول للميدان وجمع المعطيات الضرورية وتفريغها وتحليلها حسب النموذج الإحصائي. بناء على إشكالية وفرضيات بمتغيرات دقيقة، واعتماد الاستمارة كأداة لجمع البيانات،غير أنه لا يمكن أن نتطرق إلى جميع محطات هذا البحث الميداني نظرا لضيق المجال، لذلك سأحاول إثارة بعض المراحل المنهجية الكبرى والنتائج والتوصيات.

1.المجتمع المدني

إن الخوض في مفهوم المجتمع المدني يضعنا أمام نوع من الضبابية والالتباس، لأنه مفهوم متدبدب وغير ثابت ولم يستقر على حال منذ نشأته، فهو "مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة" (علي مفتي، 1435ه). فهو شديد الغموض، وقابل لتفسيرات وتفسيرات مضادة، تبعا لوجهة نظر الباحثين وخلفياتهم الثقافية والإيديولوجية، وكذا نوع القناعات وخصوصيات كل مرحلة من مراحله إلى الآن. غير أنه في كل تطوراته ارتبط بالسلطة السياسية والصراع من أجل من يحكم من، من النظريات التيوقراطية إلى العقد الاجتماعي وما بعده، "لكن النظرة القائلة إن النشاط التطوعي المحلي يعزز الديمقراطية هي مجرد طريقة واحدة في فهم المجتمع المدني. ومن المفارقة أن أولئك الذين نقلوا هذا المفهوم إلى مركز الحياة السياسية المعاصرة صاغوه بلغة مختلفة جدا. ففي مطلع عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت سلسلة ضخمة من المنتديات المدنية، والنقابات المستقلة، والحركات الاجتماعية بانتزاع مساحات حرة للنشاط السياسي في بلدان «الاشتراكية القائمة» في أوروبا الشرقية. وتحدث قادة عن انتفاضة المجتمع المدني ضد الدولة"(إهرنبرغ جون، 2008).

وبالرغم من كل ما يمكن أن يشوب هذا المفهوم، فالمجتمع المدني يبقى حركة تنويرية تسعى لاستيعاب ديناميات وتحولات أي مجتمع، و بالرغم من تغير معناه من بقعة لأخرى أو من شعب إلى شعب، "فإذا كان يعني، في مكان معين، النزعة الجمهورية الدستورية، ويعني، في مكان آخر، الروح الطوعية المحلية المدعومة بمعايير غير رسمية من التضامن والتعاون المتبادل، فإن كلا التوجهين الفكريين يسعى لأن ينظر إلى المجتمع المدني بوصفه ميدانا للفعل الحر الديمقراطي الذي يحد من غلواء تدخل سلطة الدولة"(إهرنبرغ جون، 2008).

وبهذا يعد مقياسا من مقاييس التوازن، فأمام سياسات وخطط واستراتيجيات سلطة الدولة، والتي تحاول قدر الإمكان فرض سيطرتها على الجميع، تبرز حركات ونداءات وانتفاضات في صفوف السكان الضعفاء والمقهورين على وجه الخصوص، من جراء القمع وتعسف السلطة، وفي هذا الإطار يسطع الصوت الحر لمحاولة الدفاع عن الحقوق المشروعة.

هناك تلازم تاريخي بين الحياة الطبيعية للناس ونوع السلطة السائدة في المجتمع، فلا يمكن الحديث عن حياة مدنية دون مقارنتها بنوع السلطة وطبيعتها وأهدافها. العلاقة الجدلية بين المدني والسياسي هي المحرك الأساسي لعجلة المجتمع، فقد "كان مكيافللي، سواء أقدم تحليلا لإمارة أم جمهورية، معنيا بنشوء الدول وانهيارها، وبإمكانات تنظيم صيغ السلطة السياسية. كان يعرف أن ميادين النشاط المهمة تقع خارج السياسة، ولكنه اعتبر الدولة المتجددة والقوية شرطا ضروريا

للحياة المدنية. أما الشؤون الخاصة المتعلقة بالدين، والعائلة، والاقتصاد، والأخلاق، فكانت ذات أهمية بالنسبة له بقدر ما تؤثر في قابلية الشخصيات السياسية على توحيد المجتمع المدني"(إهرنبرغ جون، 2008).

فنشأة وتأسيس المجتمع المدني تبلورت بفعل وعي الناس وأصحاب الحقوق من المضطهدين، بالشكل والأسلوب الذي تشتغل به سلطة الدولة، من أجل الاستحواذ على مصالح الناس وخيراتهم وملكياتهم. مع أن هناك العديد من الباحثين والكتاب كان لهم نصيب من سلطة الدولة وكانوا ينظرون لمجتمع مدني وفق ما يخدم مصلحة هذه الدولة، أمثال ‹توماس هوبز› و‹جون لوك› وغيرهم.

يرى توماس هوبز أبرز مؤسسي نظرية "العقد الاجتماعي"، أن حالة الفوضى والعبث التي كان يعيشها الناس في حياتهم المدنية، استدعت بالضرورة اتفاق هؤلاء الناس، وتنازلهم عن حقوقهم بشكل مطلق، لمن يمتلك سلطة من شأنها حفظ الملكية الخاصة وتنظيم الحياة الاجتماعية المدنية، فقد "كان ظهور كتاب **"Leviathan"** عام 1951 البرهان البالغ الأهمية الذي قدمه **توماس هوبز(Thomas Hobbes)**، على أن المجتمع المدني لا تقوم له قائمة من دون سلطة الدولة. فجهده القوي لإظهار ‹قلب›، و‹أعضاء› و‹مفاصل› الجسم السياسي انتهى إلى نتيجة مؤداها أنه يجب دمج هذه الأعضاء في مصدر مهيمن واحد، إذا كان يراد للمجتمع المدني أن ينتظم للسلم المحلي أن يتوحد"(إهرنبرغ جون، 2008).

وبالتالي، نشأة المجتمع المدني كانت بفعل سلطة سياسية تصوغ قوانين تنظيمية محددة من أجل إحلال الحقوق والأمر بأداء الواجبات، وتنظيم العلاقات والتعاملات بين الناس. على غرار ‹توماس هوبز› انجذب ‹جون لوك› إلى نموذج الجماعة الواحدة المنظمة سياسيا. فصار المجتمع المدني أمرا ممكنا من خلال إضفاء طابع اجتماعي على "السلطة التي يملكها كل إنسان في حالة الطبيعة ويتخلى عنها للمجتمع ومن ثم للحكام الذيم نصبهم المجتمع عليه بثقة صريحة أو ضمنية، لتستخدم من أجل صالحهم وحفظ ملكيتهم"(Locke John, 1960).

نظمت نظريات المجتمع المدني القديمة نفسها حول موضوع الصالح العام، إلا أن ‹جون لوك› قام بإفراغ هذه الفكرة من مضمونها العمومي الجوهري، لأن الغرض كان هو حماية مصالح محددة. أما ‹توماس هوبز› فوضع أسس هذا الموقف، باعتباره المؤسس الأول لعلاقة الدولة كجهاز بالحياة المدنية وتنظيمها، غير أن ‹جون لوك› أعطى للمصلحة أهمية بالغة، حيث اختزل دور الدولة في وظائف تنفيذية في خدمة مجتمع مدني منظم حول الملكية الخاصة، فقد سلط الانتباه على عمليات المجتمع المدني الاقتصادي، وبهذا خطا خطوة مهمة بعيدا عن الدعوة القديمة القائلة بأن السياسة هي في صميم التنظيم الاجتماعي.

كما حاول **فيرغسون (Adam Ferguson)** تجاوز تأسيس مجتمع مدني بناء على عقد، كما تفادى التأمل في حالة الطبيعة السابقة على المجتمع، والسابقة كذلك على السياسة. فقد "شخص فيرغسون من جهته جذور الروح الاجتماعية التي يتمتع بها البشر في قدرة كل واحد منا على أن يضع نفسه في مكان الآخر، وعلى رؤية العالم بعيني الآخر. وهذا الإحساس بمودة الرفقة يتيح للأفراد المشاركة في حيوات الآخرين، ويجعل الحكم الأخلاقي ممكنا عبر التوفيق بين الفردية ومجتمع المدني يقوم على العلاقات الأخلاقية المشتركة"(إهرنبرغ جون، 2008).

لأنه من غير المعقول تصور الإنسان من دون مشاعر وأخلاق وقيم وأواصر اجتماعية، لأنها هي التي تؤسس لطبيعة البشر الاجتماعية، وبالتالي المجتمع المدني هو شكل الوجود البشري، شكل وجدنا فيه ولا يمكن العيش خارجه. "فتطورنا الخلقي ورفاهنا المادي يتحققان من خلال ارتباطنا الحميمي بالآخرين، وليس ثمة تناقض بين المصلحة الذاتية الفردية والرفاه الأخلاقي للمجتمع"(Ferguson Adam, 1995).بهذا المعنى، التضامن والمشاركة والتعاون والتكافل الاجتماعي،

والإحساس بالآخر وحاجاته وهمومه في إطار منظومة أخلاق مشتركة، يطبعها التدافع الإيجابي المثمر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، هي مميزات المجتمع المدني الخلاق، وهو الأمر الذي يتنافى مع أصحاب الفردية والملكية الخاصة، أو العيش المطلق تحت كنف سلطة غاشمة.

فالحياة المدنية بما تتوفر عليه من أعمال ومتطلبات وانشغالات وأشكال وأنواع وطبائع متنوعة للناس، يقتضي ذلك، تعدد في وجهات النظر، واختلاف في الحاجيات وانفصالها وتعارضها أحيانا، وهذا الأمر يقتضي تعدد مداخل السلطة وطرق وأساليب اشتغالها. من هذا المنطلق، يتأسس الإطار العام للمجتمع المدني في علاقته بالسلطة، في محاولة دائمة من طرفها لمحاولة استيعاب والاستحواذ على خيوط وآليات اشتغال الحياة المدنية، في مقابل محاولات انفلات المجتمع المدني من قيود السلطة والتعبير عن رأيه وحاجاته والمطالبة بها، وان اقتضى الأمر في إطار حركات احتجاجية موحدة.

أما بخصوص المجتمع المدني المغربي، أصبح يحتل مكانة متميزة في الآونة الأخيرة، وذلك في إطار توجيهه وتحديد شروطه وضوابطه وحتى معالمه من قبل السلطة، إذ حظي بمجموعة من الامتيازات على مستوى التسيير والتدبير والمراقبة، وكذا المشاركة في صنع القرار السياسي، فهو مجتمع تضامني بامتياز، لأنه يختص بالدرجة الأولى بالتطوع وخدمة الشأن العام. وبالرغم من ذلك يبقى دوره على المستوى السياسي محصورا في الجانب الاقتراحي والاستشاري إلى جانب التمثيلية النيابية، وقد عرف مفهومه مجموعة من التذبذبات والمحطات الانتقالية حسب تطور الحاجات.

وقد ارتبط المجتمع المدني المغربي في شكله التقليدي، بالأنشطة والممارسات التي تقوم بها جماعة من الأشخاص من أجل خدمة مصالح مشتركة، وترتبط هذه الأنشطة بالتطوع والتكافل الاجتماعي، إذ "تشكل مؤسسات المجتمع التقليدي أولى التنظيمات التي حاولت أن تقدم خدمات المساعدة الاجتماعية للفئات الفقيرة والهشة في المجتمع، وبفعل تطور أشكال التنظيم داخل المجتمعات المعاصرة، ظهر المجتمع المدني ليعوض المؤسسات التقليدية مثل الزوايا..."(بن بيه رشيد، 2013). غير أن تزايد حجم المشاكل الاجتماعية وتهديدها للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أدى ببعض الأصوات، في العديد من البلدان، إلى مطالبة القطاع الخاص بالمساهمة في تحمل مجموعة من الأعباء والمسؤوليات. كما أن هذه النداءات أعطت بعد دولي للمسألة الاجتماعية مع تأسيس منظمات وجمعيات وهيئات وطنية ودولية غير حكومية، أخذت على عاتقها النهوض بجوانب عديدة من الحياة الاجتماعية المتعلقة بالتحسيس والتعبئة والتنمية، في الصحة والتعليم والقضايا الحقوقية، والسعي للقضاء على الهشاشة الاجتماعية.

فالمجتمع المدني اليوم تحولت أشكاله وأدواره باختلاف الأوضاع وحجم المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تؤرق كاهل الناس وخاصة المستضعفين والفقراء، مما دفع بهم إلى التكتل في "المنظمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها"(سعد الدين إبراهيم، 1991)، يحاولون من خلالها إيصال حاجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، في إطار التكافل والتضامن الاجتماعي، وذلك في ظل القوانين والمساطر المحددة للاشتغال. ومن داخل هذه التنظيمات يمكنه ممارسة كل وسائل التعبير والطلب المشروع، وكذا الضغط على الدولة للاستجابة للحقوق المشروعة كذلك، وبهذا، "يقوم المجتمع المدني، في الوقت الراهن، بأدوار هامة،...إما عن طريق الضغط على الدولة لتوفير الحماية الاجتماعية والرفاهية لمجموع أفراد المجتمع، كما هو الشأن للنقابات والحركات الاحتجاجية، أو عن طريق تحمل المسؤولية المباشرة"(بن بيه رشيد، 2013).

وفي السياق نفسه، المرتبط بالأدوار والوظائف المتعلقة بتنظيمات المجتمع غير الحكومية، "يمكن القول: إن هذا النوع من تنظيمات المجتمع المدني بالمغرب، كما هو الشأن في باقي دول العالم، تنهض بأدوار مهمة في الميادين التي لا ترتبط، حصرا،

بمجال الحماية الاجتماعية، وإنما بمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية. وتعتبر الجمعيات الخيرية من أهم مؤسسات المجتمع المدني التي تنهض بأدوار هامة في مجال الحماية الاجتماعية عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية للعديد من فئات المجتمع التي تعاني الإقصاء والتهميش...، وتوجد مجموعة من الجمعيات التي تشتغل في مجال تقديم الخدمات الصحية(بن بيه رشيد، 2013).

فهناك العديد من أشكال المجتمع المدني بالمغرب، التي يمكنها أن تنخرط في سياق المطالبة بتحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، خاصة في إطار التجديد والتحديث الذي جاء به الدستور المغربي لسنة 2011، والذي رسم الخطوط العريضة لمفهوم المجتمع المدني وأدواره الحقيقية التي يجب أن يضطلع بها، خاصة فيما يخص الترافع عن طريق العرائض وتقديم ملتمسات التشريع.

ورد مصطلح المجتمع المدني في الفصل الثاني عشر من الوثيقة الدستورية المغربية بوصفه كلا يحتوي على جزء تمثله الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الخاضعة في تأسيسها وتسييرها للمبادئ الديمقراطية ومقتضيات القانون، حيث "تؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي" (الدستور الجديد للمملكة المغربية2011، 2012). فهو فعل مدني متنوع لا يتوخى توزيع الأرباح بين القائمين عليه، ينشط داخل المجال العام باعتباره ممارسة تتقاطبها المصلحة العامة والمصالح الخاصة للأفراد والجماعات المكونة له، بشكل يؤدي إلى بلوغ مصلحة مشتركة.

وتتحقق مشاركة المجتمع المدني، وفق ما حدده الدستور المغربي لسنة 2011، بالتعاون والتضامن والحوار والاستشارة والتشاور مع المؤسسات المنتخبة، والسلطات العمومية بخصوص إعداد السياسات العمومية، وبرامج التنمية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، واقتراح قرارات ومشاريع، وتقديم ملتمسات في مجال التشريع، وعرائض تهم مناحي الحياة العامة، وفي هذا الإطار، "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمه. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق ضوابط وكيفيات يحددها القانون" (الدستور الجديد للمملكة المغربية2011، 2012).

2.حول التضامن الاجتماعي

يعد التضامن الاجتماعي من المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الواحي بالمغرب، وخاصة القروي منه، باعتباره مجتمعا قبليا في الأصل، حيث يساعد الأفراد بعضهم بعضا لمواجهة مصاعب الحياة، فيكونون أسرة واحدة، يعين غنيهم فقيرهم، ويساعد قويهم ضعيفهم، ويشترك الجميع في الأفراح والأتراح. فالإنسان الواحي المغربي معروف بالسخاء والوقوف في الشدائد الصعبة والحساسة. وتنظيم العلاقات التضامنية داخل هذا المجتمع ينبني على قوانين وضوابط تضمن له السير العادي، وتيسر القيام بالواجبات والاستفادة من الحقوق التي تكفلها "اجماعة" للجميع داخل القبيلة. وبشكل عام، يمكن أن نقول: إن التضامن هو "نوع من تقديم المساعدة المعنوية أو المادية أو كليهما طواعية دون إلزام، وقد يكون ذلك بين الأشخاص أو الفئات المتماثلة والمتفاوتة في المكانة الاجتماعية"(غيث عاطف، 2006).

من هذا المنطلق، يعد التضامن الاجتماعي حالة أو ظرفا تتميز به الجماعة التي يسود فيها الالتحام الاجتماعي والتكافل والعمل الجمعي الموجه نحو انجاز أهدافها العامة أو الخاصة. وهو كذلك عملية اجتماعية تعبر عن علاقة مساندة ودعم من قبل شخص أو فئة اجتماعية لصالح شخص أو فئة اجتماعية أخرى. من خلال العملية التضامنية تظهر طبيعة الرابطة الاجتماعية بين الأفراد داخل الجماعة ونوع القيم السائدة، وكذلك طبيعة الثقافة وأنماطها المؤطرة لكل العلاقات.

وقد ظهرت مجموعة من الاتجاهات والتصورات النظرية في علم الاجتماع حول التضامن الاجتماعي، غير أنه من الصعب التطرق لها في هذا الباب. والمقصود بالتضامن في هذا البحث، هو المساعدة والمساندة التي تكون بين أفراد المجتمع الواحي في إطار العمل الجمعوي المنظم، من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض، وفق علاقات يسودها الشعور بالانتماء، وتغلب عليها الروح الجماعية على النزعة الفردية، واهتمام الأفراد داخل هذا المجتمع لا يكون موجها إلى ذواتهم بقدر ما هو موجه إلى مصلحة الجماعة، والعلاقة بينهم يطبعها التعاطف والتعاون.لأن"الإنسان الواحي يتميز بنوع من العلاقات والتفاعلات، ويعيش نوعا من الإكراهات، كما يحظى بنوع من الامتيازات، داخل البيئة التي يعيش فيها، مع أخيه الإنسان، وحسب طبيعة المناخ، ونمط العيش، ويحاول بذلك التعايش مع مختلف المتغيرات"(الصادقي العماري, الصديق، 2020).

و هذا التضامن قد يكون:

أ. **تضامنا معنويا**: وهو الذي يشمل المساندة العاطفية والمساواة التي تقدم لأفراد والجماعات، وذلك بالاهتمام بهم والسؤال عنهم وتفقد أحوالهم، واشتراك الأفراد في المشورة لإيجاد حلول للمشاكل التي تعترضهم.

ب. **تضامنا ماديا**: وهو الذي يشمل التعاون والمساعدة المادية في انجاز الأعمال، والاستجابة للحاجات المعيشية للأفراد والجماعات، خاصة ما يتعلق بالشأن العام أو الخاص.

إن مجمل الأنشطة التي تؤطر الفعل الإنساني داخل المجتمع الواحي تتمحور حول العمل التضامني، باعتباره أهم مقوم من مقومات الحياة الاجتماعية داخل القبيلة، كما أن هذا الفعل يحمل أشكالا وأنواعا متعددة حسب نوع الأنشطة، لذلك "جل التضامنات التي بنيت على التعاقد بين الأفراد داخل القبيلة، أو بين القبيلة وقبيلة أخرى، سعت إلى خلق نوع من الحيوية والاستمرارية للحياة داخل المجتمع، بناء على أحكام الشرع التي كانت تشرف عليها الزوايا من قبل الصلحاء، وأحكام العرف التي أنشأها الإنسان في علاقاته مع البيئة، من أجل التكيف مع الظروف الطبيعية والتغيرات الثقافية، وهذه التضامنات أصلها أمني دفاعي في أغلب الأحيان" (الصادقي العماري, الصديق، 2020)، إلا أن هناك اتجاها آخر ينبني على التعاون والتكافل في أنشطة الإنسان الواحي سواء في التعليم والصحة أم في الفلاحة والزراعة والماء والبناء، والمساعدات المعيشية وغيرها من الحاجيات.

في ضوء هذه الرؤيا، يمكن فهم خصائص المجتمع الواحي الذي يمثل نموذجا من الحياة لها تطلعاتها، وطموحات أفرادها، ونظرتهم وفقا لتلك الظروف؛ فالواحيون هم أولئك الذين يهتمون بالفلاحة كنشاط مادي، كما أنهم يتميزون بالبساطة والتضامن والتعاون على مصاعب الحياة، وتجمعهم قيم مشتركة تؤطر علاقاتهم.

3.الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية، والتي تعرف كذلك باسم الديمقراطية التشاورية، فهي "عملية استشارة المواطنين واتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسات العمومية، أو هي عملية إشراك المواطنين في السياسات العمومية من حيث الاستشارة والمراقبة واتخاذ القرار"(الشامي الأشهب يونس، 2014). بهذا المعنى،

تعد نظاما يمكن من مشاركة المواطنين والمواطنات في صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم، عن طريق التفاعل المباشر وغير المباشر والمستمر مع السلطات القائمة بشأن المشكلات والقضايا المطروحة، وتبنت مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام، كما أنها تتسع بالتفاعل بين المواطنين والحكومات أو المستشارين المحليين بشكل دائم. هذه الديمقراطية بالمشاركة تعد "آليات مكملة ومساعدة للديمقراطية التمثيلية، لكونها تعمل على تقويتها وتحيين مضامينها لكي تصبح أكثر فعالية"(الشامي الأشهب يونس، 2014).

إنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يساهم الأفراد والجماعات والتنظيمات غير الحكومية في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنبع منها، لذلك "هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم... كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك"(شريط الامين، 2008).

فلا يستقيم العمل التشاركي للمواطنين، ولا يمكن أن يحقق هذا العمل نتائجه، إلا بالتعاون والتكامل مع التمثيلية الانتخابية، إما عبر المجالس الاستشارية، أو من خلال عرائض أو ملتمسات تستهدف الإشارة إلى الحاجات والمطالب المشروعة حول التنمية المستدامة للمجال في قضاياه الكبرى والجوهرية. إجمالا، نؤكد أنها "عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصيانة مشاركته في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية، عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية"(لصفر رشيد، 2010-2009).

وتعد المشاركة إحدى المبادئ الأربعة التي يستند إليها الدستور المغربي لسنة 2011، فقد وردت في مرتبة ثانية في الفصل الأول مقرونة ب "المواطنة" بعد "فصل السلط"، ومتبوعة بـ "الحكامة الجيدة" و ب "المحاسبة"، وبهذا، ينص الدستور صراحة:"يقوم نظام الحكم الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة"(دستور المملكة المغربية لسنة 2011، 2012). وبهذا المعنى، فإن المشاركة، أصبحت في الوثيقة الدستورية، جزء من مركب متماسك، يؤسس إلى الركائز الحقيقية للمجتمع المغربي، الذي يصبو إلى التجديد والتحديث، سعيا من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

كما حرص الدستور المغربي على وضع الإطار القانوني الذي من شأنه أن يساعد على توضيح الجوانب المسطرية والمؤسساتية للتشاور العمومي، من حيث القواعد الناظمة والآليات والهيآت. إذ تنص الفقرة الثانية من الفصل 12 على أن: "تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون" (الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 2014). فقد أصبح لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دور كبير للمشاركة والمساهمة في صنع القرار المتعلق بالشأن العام، من خلال تقديم مشاريع حقيقية على مستوى التنمية المجالية، إضافة إلى حق التنفيذ والتتبع والتقييم، أو على مستوى تغيير القرارات والقوانين المزمع تقريرها لكي تصبح ملزمة للجميع.

أما الفصل 13 فينص من جهته على أن "السلطات العمومية تعمل على إحداث هيآت للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين،في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها" (الوزارة المكلفة بالعلاقات مع

البرلمان والمجتمع المدني، 2014). وهي مجالس تتدخل بشكل غير مباشر عبر الجماعات الترابية إما المحلية أو الإقليمية أو الجهوية أو الوطنية، كـ "هيئة المساواة و تكافؤ الفرص والنوع الاجتماعي" على المستوى المحلي. بينما يشير الفصل 139 إلى أن "مجالس الجهات،والجماعات الترابية الأخرى تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور،لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها...."(الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 2014). من خلال مجالس استشارية يكون لها حق الاقتراح والتقييم والتتبع، كما يمكن أن "تتلقى المرافق العمومية ملاحظات مرتفقيها،واقتراحاتهم وتظلماتهم،وتؤمن تتبعها...."(الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 2014).

فالمواطن المغربي اليوم يتمتع بوسائل وآليات جد مهمة تمكنه من التعبير عن رأيه وحاجاته من أجل الدفاع عن حقوقه، دون انتظار المنتخبين التمثيليين، غير أن هذه المطالبة يجب أن تكون محكومة بأساليب وقواعد يكفلها القانون. وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن الحق في تقديم العرائض والملتمسات، من أجل المطالبة بحق من الحقوق المشروعة المرتبطة بتنمية المجال المحلي على وجه الخصوص، أو المطالبة بتغيير قوانين بصدد المناقشة بالبرلمان أو الحكومة...

مما سبق، الديمقراطية التشاركية إطار المؤسساتي تتبلور وتتحقق من خلاله ممارسة المواطنة الحقيقية، والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير حكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية، وذلك، من أجل الدفاع عن حريات المواطنات والمواطنين، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، وتحسين ظروف عيشهم، وتمكينهم كذلك من التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن وتتحقق فيها المشاركة والحكامة والتعددية، وتتوطد فيها معالم مجتمع يطبعه التضامن، ويحظى فيه جميع المواطنين بالأمن والكرامة والمساواة والحرية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، ومقومات العيش الكريم، في إطار احترام الحقوق والواجبات.

4.الإشكالية

يحتل العمل الجمعوي التضامني مكانة متميزة في الواحات، فهو يسعى إلى خلق سبل وآليات التعاون والتكافل الاجتماعي بين الناس، من خلال الحملات الطبية في مختلف التخصصات، وفي مجال التربية غير النظامية، ومحو الأمية، والتعليم الأولي، وتقوية قدرات التلاميذ في ساعات الدعم والتقوية، إضافة إلى الحملات التحسيسية حول أمراض الأشجار والنباتات والخضروات، والمساهمة في تنظيم أعمال الغابة في السقي وتنظيف السواقي وبنائها، وغيرها من الأنشطة والأعمال التطوعية بشكل تشاركي.

غير أن هذه المساهمات بواحات زيز الأوسط تكون موسمية وجد محتشمة، مقارنة مع حاجات السكان، وأمام المستوى الذي وصل إليه العمل الجمعوي في الآونة الأخيرة من حيث الأدوار والوظائف، مما يجعلنا أمام التساؤلات التالية: بأي معنى يمكن الحديث عن التضامن والعمل الجمعوي بالواحات؟ ما هي مساهمات العمل الجمعوي بواحات زيز الأوسط في مجالات الصحة والتعليم والفلاحة والمعينات المعيشية؟ وما انعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية للسكان؟ هل الأمر يتطلب تضحية الفاعلين الجمعويين فقط؟ أم يتطلب تدخل أطراف أخرى لمساعدة هؤلاء الفاعلين على تجديد وسائل اشتغالهم؟

5.الفرضيات

- **الفرضية العامة:**

العمل التضامني لجمعيات المجتمع المدني بواحات زيز لأوسط اقد يكون من الآليات الأساسية للتخفيف من حدة الهشاشة الاجتماعية عند بعض الفئات.

- **الفرضيات الفرعية:**

✓ أنشطة جمعيات المجتمع المدني بواحات زيزالأوسط لها دور كبير في الاستجابة لحاجات السكان على مستوى الصحية والمرض.

✓ العمل الجمعوي بواحات زيز الأوسط دعامة أساسية للرفع من المردودية في التحصيل الدراسي، وتقوية القدرات المهنية للفاعلين التربويين.

✓ يتدخل العمل الجمعوي بواحات زيز الأوسط في توفير بعض المستلزمات المعيشية للفئات الفقيرة والمعوزة من شأنه أن يساهم في محاربة الهشاشة الاجتماعية.

✓ العمل الجمعوي بواحات زيز الأوسط يمكن أن يساهم في الحفاظ على الغابة، والرفع من قيمة وفعالية المنتوج الفلاحي.

6.مجتمع البحث:

تركز هذه الدراسة على ثلاث جماعات محلية بواحات زيز الأوسط بتافيلالت، متجاورة وذات طبيعة قروية، وجميعها تتموضع على طول وادي زيز، بين مدينة الرشيدية والمركز الحضري أرفود على الطريق الوطنية رقم 13، وهي جماعة أوفوس، وجماعة الرتب، وجماعة عرب الصباح زيز التابعة لإقليم الرشيدية ضمن جهة درعة تافيلالت بالمملكة المغربية. وجميع هذه الجماعات تنتمي إلى منطقة صحراوية وتعيش ظروف طبيعية وثقافية واجتماعية متشابهة، مع أنها تتنوع من حيث الأجناس والفئات البشرية، كذلك من حيث العادات والتقاليد والأعراف واللغة. حيث يتشكل أغلب سكان جماعة أوفوس وجماعة الرتب من الأمازيغ مع وجود بعض الناطقين بالعربية الدارجة، في حين أن سكان جماعة عرب الصباح جميعهم من العرب.

7.عينة البحث:

تم اختيار عينة تتكون من 60 جمعية نشيطة بواحات زيز الأوسط في مجالات متعددة ومختلفة، وتتميز بصحة إطارها القانوني للعمل. 20 منها تنتمي إلى جماعة أوفوس، و20 أخرى تنتمي إلى جماعة الرتب، و20 جمعية من جماعة عرب الصباح زيز. و تم التركيز على الأنشطة التي أنجزتها هذه الجمعيات ابتداء من يناير 2019 إلى حدود يناير 2020، في محاور خاصة بالتعليم والصحة والفلاحة والمعينات المعاشية.

جدول(01):توزيع أفراد العينة حسب الجماعات الترابية بواحات زيزالأوسط

الجماعات	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية
جماعة أوفوس	20	33,34%
جماعة الرتب	20	33,33%
جماعة عرب الصباح زيز	20	33,33%
المجموع	60	100%

8.أداة جمع البيانات :

اعتمدت في هذا البحث على الاستمارة أداة لجمع البيانات، المتعلقة بمتغيرات البحث الخاصة بالتعليم والصحة والفلاحة والمعينات المعيشية، حيث تم تخصيص أسئلة معينة لكل متغير بطريقة سلسة وواضحة بناء على الأنشطة التي تقوم بها كل جمعية.

9.نتائج الدراسة الميدانية :

- ✓ **على مستوى أشكال التضامن في مجال الصحة**

جدول (02): مساهمات جمعيات واحات زيزالأوسطفي مجال الصحة

المحاور	العدد	النسبة
حملات طبية	7	11,67%
إسعافات أولية	8	13,33%
زيارات تفقدية طبية في البيوت	0	0%
أنشطة السكري وأمراض القلب	4	6,66%
تتبع وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة	4	6,66%
المجموع	23	38,32%

المصدر:البحث الميداني

أظهرت نتائج البحث الميداني أن جمعيات المجتمع المدني بواحات زيزالأوسط، تهتم بأنشطة متنوعة حول مجال الصحة، وهي تختلف فيما بينها حسب نوع الاهتمام، وبأعداد ونسب مختلفة. فقد شكلت المساهمة بخصوص الإسعافات الأولية في حالات المرض نسبة 13,33%بخصوص 08 جمعيات. أما الحملات الطبية فقد سجلت 11,67% بمشاركة 07 جمعيات. من جهة أخرى سجل الاهتمام بمرض السكري وأمراض القلب(04 جمعيات)، وتتبع وضعية ذوي الاحتياجات

الخاصة (04 جمعيات)، نفس النسبة وتمثلت في 6,66%. فقد حصدت الأنشطة الصحية ب 23 جمعية، لمختلف الفئات بالجماعات الثلاث بواحات زيز، نسبة 38,32% من مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات على طول السنة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تأكيد الفرضية الأولى المتعلقة بالتدخلات التضامنية لجمعيات المجتمع المدني من أجل الرفع من قيمة الجانب الصحي بواحات زيز. على اعتبار أن نسبة 38,32% من مجموع الأنشطة الكلية، نسبة لا بأس بها وهي تكميلية لدور المؤسسات الصحية بالمنطقة.

✓ **على مستوى أشكال التضامن في مجال التعليم**

جدول (03): مساهمات جمعيات واحات زيز الأوسط في مجال التعليم

المحاور	العدد	النسبة
ساعات الدعم للتلاميذ	13	21,67%
محو الأمية	03	05%
التربية غير النظامية	01	1,67%
التعليم الأولي	11	18,33%
تكوينات علوم التربية والديدكتيك	05	8,33%
المجموع	33	55%

المصدر:البحث الميداني

أوضحت الدراسة الميدانية كذلك، أن 33 جمعية من العينة لهم مساهمات حول محاور التعليم، على طول السنة، غير أن مساهماتهم تختلف من جمعية لأخرى، حسب نوع الجمعية وموضوع اهتمامها بالجماعات الثلاث. وتشغل ساعات الدعم المقدمة للتلاميذ بمختلف أسلاكهم أعلى نسبة تمثلت في 21,67% من أنشطة 13 جمعية، بينما حصدت التربية غير النظامية أقل نسبة بمعدل 1,67% من عمل جمعية واحدة. في حين شكل التعليم الأولي نسبة 18,33% من أنشطة 11 جمعية. و8,33% من أنشطة التكوينات للطلبة المجازين، والأساتذة الممارسين، في قضايا علوم التربية وديدكتيك المواد المدرسة،واختصت بها 05 جمعيات، بينما دروس وأنشطة محو الأمية لم تتجاوز نسبة 05%. وبهذا انفردت 33 جمعية من جمعيات المجتمع المدني بالجماعات الثلاث، بخصوص الأنشطة التعليمية، وصلت إلى بنسبة 55% من مجموع الأنشطة التي تقوم بها على طول السنة.

وهي نسبة جد مهمة على اعتبار عدد الجمعيات المشاركة، وهو ما يجعلنا نؤكد على الفرضية الثانية المتعلقة بمساهمات جمعيات المجتمع المدني في مجال التعليم بواحات زيز الأوسط.

✓ **على مستوى أشكال التضامن في مجال المعينات المعيشية**

جدول (04): مساهمات جمعيات واحات زيز الأوسط في مجال المعينات المعاشية

المحاور	العدد	النسبة
توفير الأغذية	5	8,33%
توزيع الملابس	9	15%
أفرشة وأغطية	0	0%
مساعدات مالية في المناسبات	15	25%
أضحية العيد	8	13,33%
المجموع	37	61,67%

المصدر:البحث الميداني

من خلال الدراسة الميدانية يظهر أن المساهمات التضامنية لجمعيات المجتمع المدني في مجال المعينات المعاشية تصل نسبتها إلى 61,67% شاركت فيها 37 جمعية. هذه المساهمة وصلت إلى ذروتها بخصوص المساعدات المالية التي تخص المناسبات العائلية بنسبة 25% تكلفت بها 15 جمعية من مناطق مختلفة من الجماعات الثلاث بواحات زيز الأوسط، في حين انعدمت المشاركة بخصوص الأفرشة والأغطية. من جهة أخرى بلغت بخصوص توزيع الملابس إلى 15% تكلفت بها 09 جمعيات، أما فيما يخص أضحية العيد لم تتجاوز 13,33% من أنشطة 08 جمعيات، في حين اقتصرت عملية توفير المواد الغذائية على 8,33% اهتمت بها 05 جمعيات فقط. فإن مشاركة 37 جمعية من مجموع 60 جمعية، بنسبة 61,67% في تقديم المساعدات بخصوص المساعدات المعاشية، تعد مساهمة متميزة ولها قيمتها ووقعها الاجتماعي على الفقراء والمحتاجين، وهذا ما يؤكد الفرضية الخاصة بالدور الكبير الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدني بواحات زيز الأوسط من بخصوص المعينات المعاشية.

✓ **على مستوى أشكال التضامن في مجال الفلاحة**

جدول (05): مساهمات جمعيات واحات زيز الأوسطفي مجال الفلاحة

المحاور	العدد	النسبة
تنظيم توزيع الماء ومعالجته	11	18,33%
محاربة أمراض النباتات والنخيل	12	20%
حفر الآبار وتنظيفها	0	0%
تنظيف السواقي والمشاركة في بنائها	14	23,33%
التعبئة والتحسيس	04	6,67%
المجموع	41	68,32%

المصدر:البحث الميداني

توضح الدراسة الميدانية أن تنظيف السواقي والمشاركة في بنائها يعد النشاط الرئيسي والمهيمن على أنشطة الجمعيات فيما يتعلق بالأنشطة الفلاحية على طول السنة، فهو يشكل 23,33% بمشاركة 14 جمعية، في حين أن جميع أفراد العينة ليس لهم أي مشاركة على مستوى حفر الآبار وتنظيفها. وفي الوقت الذي سجلت أنشطة محاربة أمراض النباتات والنخيل نسبة 20% من طرف 12 جمعية، كانت نسبة أنشطة تنظيم توزيع الماء ومعالجته في حدود 18,33% منجزة من طرف 11 جمعية، لتصل نسبة أنشطة التعبئة والتحسيس حول الفلاحة والأمراض الفلاحية إلى حدود 6,67% كمساهمة من 04 جمعيات.

وبهذا وصلت النسبة الإجمالية لمجموعة المحاور المتعلقة بأنشطة الغابة والفلاحة إلى 68,32% منجزة من طرف 41 من أصل 60 جمعية فاعلة بواحات زيز الأوسط. وهي نسبة جد متميزة باعتبار النشاط الفلاحي هو النشاط المهيمن على جميع الأنشطة بالواحة، باعتباره مصدر القوت اليومي الغالب للإنسان الواحي. وهو ما يؤكد الفرضية الأخيرة المتعلقة بمساهمات جمعيات المجتمع المدني بخصوص الفلاحة بواحات زيز الأوسط.

10.خاتمة وتوصيات الدراسة

يعد هذا البحث بمثابة محاولة للكشف على الدور الذي تقوم به جمعيات المجتمع المدني بواحات زيز الأوسط بتافيلالت، من خلال مجموعة من الأنشطة التطوعية التضامنية لفائدة الساكنة في مجالات التعليم والصحة والفلاحة والمعينات المعاشية، وهو دور تكميلي لعمل المؤسسات الرسمية للدولة المغربية.ويمكن استخلاص مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية بعد الرحلة المتواضعة عبر محطات هذه المحاولة الميدانية، ونذكرها كالتالي:

✓ العمل الجمعوي ظاهرة اجتماعية بامتياز، ويعد أحد المكونات الأساسية للمجتمع المدني، يقوم به الفاعلون الاجتماعيون الذين لهم روح التطوع وبذل الجهد من أجل خدمة قضايا الشأن العام.

✓ على الفاعل الجمعوي بالمغرب أن يكون واعيا تمام الوعي بالأدوار الجديدة للعمل الجمعوي والتي جاء بها دستور 2011، خاصة فيما يتعلق بالتشاور والترافع حول القضايا الكبرى للمجتمع، عن طريق رفع العرائض والملتمسات في إطار التشريع.

✓ العمل التضامني متجذر بواحات زيز الأوسط، فهو موجود منذ القدم وقد مارسه الإنسان في شكله التقليدي، ويظهر ذلك من خلال قيم التعاون والتكافل والتآزر الراسخة في السلوك الإنساني في الأفراح والأقراح والمناسبات، وحتى في الأمور الطارئة على مسلسل الحياة.

✓ العمل الجمعوي التضامني بالواحات يحظى بمكانة متميزة، نظرا للدور الكبير الذي يقوم به في مجالات متعددة تلامس المعيش اليومي للإنسان، خاصة الفئات الفقيرة والمعوزة، من أجل تعويض النقص الحاصل من طرف تدخلات المؤسسات الرسمية للدولة.

✓ واحات زيز عامة بقعة جغرافية تتميز بموارد طبيعية وبشرية وخيرات باطنية، تجسد للعلاقة المتينة المتبادلة بين الإنسان والأرض، والإنسان وأخيه الإنسان، في إطار التبادل والتعاون المثمر. وبالرغم من الخيرات التي تتوفر عليها هذه الواحات لاتزال تعاني الإقصاء والعزلة والتهميش أمام التقدم والتطور الكبير الذي عرفه مغرب القرن الواحد والعشرين.

✓ العمل الجمعوي التضامني بواحات زيز الأوسط يقوم بدور تكميلي جبار، لأنه يحاول تقديم المساعدة بكل أشكالها لجميع الفئات، من أطفال وتلاميذ وشباب ورجال ونساء، وكذلك الأسر والمؤسسات، ويظهر ذلك في مجالات مختلفة ومتنوعة تدخل في صلب الاهتمام اليومي للإنسان الواحي.

✓ يقوم العمل الجمعوي بواحات زيز الأوسط بمجهودات كبيرة بخصوص مجالات التعليم والصحة والفلاحة والمعينات المعاشية، من أجل الاستجابة لحاجات السكان، وهي مبادرات خلاقة تحاول سد الخصاص الحاصل.

✓ العمل الجمعوي بواحات زيز عامة لازال يحتاج إلى نوع من الاهتمام، من حيث توفير الشروط والظروف المناسبة للعمل، خاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع والبرامج الهادفة، والتي تسعى إلى الرفع من قيمة وفعالية الإنسان والمجال.

بيبليوغرافيا

- الدستور الجديد للمملكة المغربية، دستور المملكة المغربية لسنة 2011، الباب الأول، أحكام عامة، الفصل الأول، نصوص قانونية محينة، عدد32، إعداد وتقديم: امحمد الفروجي، موسوعة القانون المغربي، عدد47، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 2012.

- الشامي الأشهب يونس، الديمقراطية التشاركية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، منشورات مجلة العلوم القانونية، العدد الثاني، 2014.

- الصادقي العماري الصديق، تحولات المجتمع القروي بالمغرب-نماذج وقضايا،كتاب جماعي:ديناميات وتحولات المجتمع المغربي-دراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية-،تنسيق وتقديم:رشيد الزعفران والصديق الصادقي العماري،مطابع الرباط نت،الرباط،المملكة المغربية، ط1، 2020.

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، مخرجات الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة المتعلقة بأحكام الدستور، منشورات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الرباط، المملكة المغربية، 2014.

- إهرنبرغ جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: د علي حاكم صالح، و د حسن ناظم، مراجعة: د فالح عبد الجبار، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008.

- بن بيه رشيد، أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب، التحديات والآفاق، مطبعة أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2013.

- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1991.

- عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2006.

- علي مفتي (محمد أحمد)، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية، دراسة تحليلية نقدية، منشورات مركز البحوث والدراسات، الرياض، السعودية، 1435هـ.

- لصفر رشيد، التدبير التشاركي للشأن العام المحلي: الجماعات الحضرية والقروية نموذجا، رسالة دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، سطات، المملكة المغربية، 2009 – 2010.

- شريط الامين، الديمقراطية التشاركية... الأسس والآفاق، ندوة البرلمان: المجتمع المدني، الديمقراطية، مجلة الوسيط، العدد 06، وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر، 2008.

- Ferguson Adam, "In Essay On The Histhory Of civil Society", New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1995.

- Locke John, "Second Treatise On Government", Edition with an introduction end Notes by peter Laslett, Chambridge Texts in the history of Political Thought, Chambridge: Chambridge University Press, 1960.